حوليات آداب عين شمس المجلد ٥٠ (عدد إبريل – يونيو ٢٠٢٢)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دلالة العلامات الإعرابية عند قطرب وموقف المحدثين منها

عبد الحسين موسى وادي*

كلية الاداب – جامعة بغداد
AL saady.549@gmail.com

المستخلص:

إنّ هذا البحث يتحدث عن مسألة من مسائل النحو العربي تباينت فيها آراء الباحثين قديماً وحديثاً وكان لها أثراً في الدرس النحوي الحديث هي مسألة دلالة العلامات الإعرابية عند قطرب، وعالج البحث هذه المسألة على وفق المنهج التاريخي التأصيلي ودرسها دراسة توثيقية، وناقش أسانيدها ومصادرها وما يترتب عليها من أهمية في بيان الوظائف الدلالية للألفاظ.

ومن ابرز النتائج التي توصل إليها الباحث عدم صحة المسألة النحوية على وفق الحجج والبراهين ومن ثم تبرئة العالم اللغوي محمد بن المسنير (قطرب) من الرأي المنسوب إليه في أن الحركات الثلاث لا دلالة لها في إعراب الكلمات.

الكلمات المفتاحية: اللغة – الدلالة – النحو

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠٢٢.

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين، وبعد:

ما زالت الحاجة قائمة لدراسة تراثنا العربي وإعادة النظر في بعض مفاهيمه اللغوية والنحوية، لأنّ هذا التراث كبيرٌ ومتشعبٌ في موضوعاته فهو يمتد إلى أكثر من عشرين قرناً.

ليس كل ما ورد عن سلفنا الصالح نجزم بصحته، ولا كلُّ ما نُسِبَ إليهم نُسلّم به، وقد أملت طبيعة البحث اللغوي التحري في كلِّ خبرٍ أو رواية منسوبة إلى القدماء والشك فيها إلى أن يتبيّن أمرُها.

جاء هذا البحث المتواضع للتحقق من مسألة نُسِبت إلى قطرب (ت: ٢١٠هـ) وإنّه خالف إجماع العلماء القُدامى في دلالة الحركات الإعرابية على كشف المعنى، وأجهدتُ نفسي في البحث طلباً للمعرفة والوصول إلى الحقيقة فكان هذا البحث الذي أضعُهُ بين أيادي القرّاء، وأسأل الله السداد نحو الصواب.

واقتضت طبيعة الموضوع - محل البحث- أن أجعله على وفق التقسيم الآتي:

- المقدمة
- سيرة محمد بن المستنير (قطرب)
- آراء القُدامى في قطرب
- شيوخه وتلامذته
- المبحث الأول: دلالة العلامات الإعرابية عند قطرب
- الرأي المنسوب لقطرب في ضوء احتمالات التفسير
- المبحث الثاني: موقف المحدثين من الرأي المنسوب لقطرب
- إنكار دلالات العلامات الإعرابية عند الخليل
- النتائج
- مراجع البحث

في سيرة قُطرب الذاتية

هو أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد البصري (ت: ٢١٠هـ)[١].

وهو من علماء النحو واللغة، أخذ النحو عن سيبويه (ت: ١٨٠هـ)، وعن جملة من العلماء البصريين، ويُقال إنّ سيبويه لقبه قُطرباً، لبكوره في الطلب، وإيتانه إليه بالأسحار[٢].

والقُطرب: دويبة تسعى طول الليل لا تفتر. وكان عالماً ثقةً. روى عنه الجلّة، وصنف كثيراً منها الاشتقاق، والأضداد، ومعاني القرآن وغير ذلك، توفي سنة ست ومئتين[٣].

قال القفطي (ت: ٦٢٤هـ) "وكان له شعر أجود من شعر العلماء على قلّته" ثم ذكر نادرة بحق قطرب أبياتاً يشهد فيها لأبي القاسم المهلبي أحد تلاميذه بالعلم، إذ قال[٤]:

ذا مـــا أقـــرّ بـــه قُطـــرُبُ ... علـــى نفســـه لأبـــي القاســـم
وأشـــهد هـــوداً وجهمـــاً عليـــه ... وأشـــهد غـــزوان مَـــعْ عاصِـــم
بـــأن قـــال قـــد حـــذني فـــي القيـــاس ... وصـــيرتُ فـــي يـــده خـــاتمي
فـــأعلم بـــالنحو مـــن ســـيبويه ... وأجـــودُ بالمـــال مـــن حـــاتم
بديهتُـــهُ عنـــد ردّ الجـــواب ... تزيـــد علـــى فطنـــةِ العـــالم
فصـــرتُ علـــى الســـنّ تلميـــذهُ ... وصـــار أبـــو قاســـم عـــالمي

آراء القُدامى في قُطرُب

ورد في قُطرُب كلامٌ متناقض، فهناك مَن طعن بروايته وآخر مدحه وأثنى عليه، ويمكن إيجاز بعض هذه الآراء على النحو الآتي:

أوّلاً - الذين طعنوا به:

١. ابن السكيت يعقوب بن إسحاق النحوي (ت: ٢٤٤هـ)، وهو تلميذ قطرب، وكان ملازما له، قال: "كتبتُ عن قُطرُب قمطراً ثم تنبهتُ أنّه يكذبُ في اللغةِ فلستُ أذكرُ عنه شيئاً"[٥]

٢. أشارت بعض المصادر ان ثعلباً هجّنَهُ[٦].

٣. قال محمد بن خلف المرزباني (ت: ٣١٩هـ): "لم يكن قطرب ثقةً"[٧]

٤. عابَ أبو إسحاق الزجّاج (ت: ٣١١هـ) مذهب قطرب في النحو ونسبه إلى الخطأ فيه[٨].

٥. ورد عن أبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠ هـ) في قُطرب قوله "كان متهماً في رأيه وروايته عن العرب"[٩].

ثانياً - الذين مدحوه:

اثنى بعض القُدامى من العلماء على قطرب بوصفهم له بالثقة ومنهم:

١. قال ابن النديم (ت: ٣٨٥ هـ) فيه "ثقة في ما يحكيه"[١٠].

٢. قال القفطي في قطرب: "وكان موثقاً فيما يمليه"[١١].

٣. وممن وثّقهُ الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ) بقوله: "كان عالماً ثقةً، روى عنه الجِلّة"[١٢].

وقد تلمذ قطرب لجملة من علماء عصره، جلّهم من علماء البصرة وهم[١٣]:

- عيسى بن عمر الثقفي (ت: ١٤٩هـ)
- سيبويه أبو بشر عمرو بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)
- يونس بن حبيب (ت: ١٨٣هـ)
- الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥هـ)
- إبراهيم بن سيّار النّظام (ت: ٢٣١هـ)

ومن تلامذة قُطرُب[١٤]:

- يعقوب بن إسحاق (ابن السكّيت)
- أبو جعفر محمد بن حبيب البغدادي (ت: ٢٤٥هـ)
- عمرو بن عثمان الجاحظ (ت: ٢٥٥هـ)
- محمد بن الجهم السّمري (ت: ٢٧٧هـ)

المبحث الأول
دلالة العلامات الإعرابية عند قطرُب

الإعراب في اللغة: "الإبانة عن المعاني بألفاظ"[١٥]. وهو مصدر أعربت عن الشيء اذا أوضحت عنه، وفلان مُعْربٌ عما في نفسه، أي مبيّن له وموضح عنه.[١٦]

وهو في الاصطلاح النحوي على ما قاله ابن عصفور: "تغيّر آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بُني فيه لفظًا وتقديرًا"[١٧].

والإعراب ظاهرة لغوية تعرفها اللغات منذ القديم دليلا على مواقع الأسماء في الكلام، فهو موجود في اليونانية القديمة وفي اللاتينية وفي طائفة من اللغات السامية الأخرى[١٨].

المحدثون لا يختلفون مع القدامى في أنَّ العربية الفصحى قبل التدوين كانت مُعربة، وأنَّ الإعراب لم يقتصر على العربية وحدها، بل نجده في اللغات السامية الأخرى، ثم انعدم منها أو كاد ينعدم، وبقي في العربية.

واتفقوا على أن الإعراب كان موجودا في اللغة العربية حين بدأ النحويون بتدوين القواعد، قال يوهان فك: "لقد احتفظت العربية الفصحى في ظاهرة التصرف الإعرابي بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها جميع اللغات السامية"[١٩]، فاذا سلّمنا أنَّ الإعراب كان موجودًا قبل زمن أبي الأسود الدؤلي فهل للحركة الإعرابية في آخر الكلمة وظيفة؟

جواب هذا التساؤل هو محور بحثنا الذي ننطلق منه للوصول إلى الحقيقة المنشودة.

إنَّ القدامى من علماء النحو يرون أنّ الإعراب دليل على معنى اللفظ وموقعه من الكلام، وهذا ما تعارف عليه البحث النحوي منذ بدئه إلى عصرنا الحاضر[٢٠]. وهذا يعني أنّ الحركات الإعرابية لها وظيفة دلالية في الكشف عن معنى اللفظ وموقعه في الكلام، فهي التي ترشد إلى كون اللفظ مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا سواء أكان التركيب على وفق الرتبة الوظيفية أم بدونها.

ومع هذا الاتفاق من القدامى نُقِل إلينا رأي منسوب إلى قطرب محمد بن المستنير مؤداه: أنَّ الإعراب ظاهرة لفظية ليس لها علاقة بالمعنى، وهذا الرأي أوجد لدى الباحثين ركيزة يستندون إليها في الخروج عن القول بدلالة الحركات الإعرابية على الوظيفة النحوية. هذا الرأي خرق قاعدة الإجماع التي اتفق عليها النحويون.

ومن حقنا أنْ نتساءل عن المصدر الذي أودع فيه قُطرُب هذا الرأي.

أبو القاسم الزجّاجي (ت: ٣٣٧هـ) في ما اطّلعتُ عليه هو أول من أشار إلى مخالفة قُطرُب النحويين عندما أنكر الحركات الإعرابية وعدّها مجرد انسجامات صوتية، حيث قال بعد أن عرض رأي النحويين في المسألة: "...، هذا قول جميع النحويين إلّا قُطربا؛ فإنّه عاب عليهم هذا الاعتلال" وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة في المعاني، وأسماء مختلفة في الإعراب متفقة في المعاني، فما اتفق إعرابه واختلف معناه وقولك: إنّ زيدًا أخوك، ولعل زيدا أخوك، وكأن زيدًا أخوك. اتفق إعرابه واختلف معناه ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيدٌ قائمًا، وما زيدٌ قائمٌ، اتفق معناه واختلف إعرابه، ومثله...، قال: فلو كان الإعراب إنّما دخل الكلام للفرق بين المعاني، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه ولا يزول الا بزواله. قال: قطرب: وإنّما أعربت العربُ كلامها؛ لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصول، وكانوا يبطئون عن الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام. ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان.

قيل له: "فهلّا لزموا حركةً واحدةً؛ لأنّها مجزئةٌ لهم، إذ كان الغرض إنّما هو حركة تعتقب سكونًا؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات، وألّا يحظروا على المتكلم الكلام إلّا بحركةٍ واحدةٍ[٢١].

ثم نقل قول المخالفين له، إذ ردوا عليه: لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة، ورفعه أُخرى، ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد بها الكلام، واي حركة أتى بها المتكلم أجزأتُه فهو مخيّر في ذلك. وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم. واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا: إنّما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال؛ لأنّه يذكر بعدها اسمان: أحدُهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك، وأمّا الحروف التي ذكرها فمحمولة على الأفعال، ولكلّ شيءٍ مما ذكره عِلّة تمرُّ بك في بابه إن شاء الله تعالى"[٢٢]. هذا تمام ما نقله الزجاجي عن قطرب. ولي على هذا الكلام ملاحظات:

الأولى: إنّ هذا النص مما انفرد به أبو إسحاق الزجّاجي. ومن يُدقق فيه يَجدُ أنّه ينقل النص وكأنه كان تلميذا لقطرب، وحاضرا درسه، في حين أن الزجّاجي وفاته سنة (٣٣٧هـ)، وقطرب وفاته سنة (٢١٠هـ) فالفارق الزمني بعيد بين الاثنين، ولا يسمح بأيّ حال من الأحوال افتراض اللقاء بينهما.

الثانية: لم يذكر في روايته الوساطة التي اعتمدها في نقل الخبر هل كانت نصّاً مدوناً أو روايةً شفوية، كأن يقول حدثني فلان أو سمعتُ من فلان.

الثالثة: ذكر في أثناء كلامه عبارة قال: "هذا مذهب قُطرُب" ولم يصل إلينا أنّ قطرباً كان يُمثل مدرسة أو منهجاً منفرداً في النحو.

الرابعة: روى الزجّاجي فيما نقله أنّ قُطرباً سُئِل وأجاب، ولم يذكر السائل، ولم يذكر مَن هم المخالفون لقُطرُب في مسألة حركات الإعراب الذين ردّوا عليه.

ومن الصعوبة أن تثبت نسبة الرواية إلى قُطرُب على الرغم من روايتها في مصنفٍ علميٍّ لعالمٍ كبير من علماء النحو.

ولم يتصدَّ غيرُ الزجّاجي لعرض رأي قُطرَب ومناقشته تأييداً أو رفضًا حتى جاء السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ونقل الخبر عن طريق أبي إسحاق الزجاجي. ولي على ما نقله السيوطي ملاحظتان:

الأولى: إنّه نقل خبر الزجّاجي كاملًا ولم يعلق على الموضوع، ولم يبين موقفه من النص المنقول وكأن النص عنده موضع اتفاق(٢٣).

الثانية: ما ذكرته من نقد لموقف الزجّاجي يَصدق أنْ يقال بحق السيوطي.

ونخلص مما تقدم إلى عدم الجزم بصحة ما نقله الزجّاجي والسيوطي من مخالفة قطرب للقدماء للأسباب الآتية:

الأولى: نحن لا نملك من أدلة الإثبات إلّا النص المنقول والمروي بلا سند.

الثاني: لا يوجد اتصال بين قطرب والزجّاجي لينقل رأيه، والنص يخلو من الإشارة إلى السند الذي يربط بين العالمين.

الثالث: إنّ قُطربًا تلميذٌ لسيبويه ويونس بن حبيب، وهما عالمان بصريان مشهوران بآرائهما ولم نجد لهما إشارة إلى إنكار دور الحركات في الإعراب، وغالبا ما يكون التلميذ حاملًا لآراء أساتذته.

الرابع: إن تلاميذ قُطرب هم من العلماء الذين يشهد لهم عصرهم بمنزلتهم العلمية، وفي طليعتهم ابن السكيت والجاحظ، ولو كان لقطرب هذا الرأي المخالف لذكروه في مصنفاتهم.

الخامس: إنَّ مخالفة قُطرُب لإجماع القدماء تُعَدُّ خروجًا عن المشهور والمألوف، فلماذا انفرد الزجّاجي بنقل هذه المخالفة دون غيره؟ لم أجد من يشير إلى المتأخرين عن زمن الزجّاجي إلى هذه المسألة كأبي بكر الأنباري (ت: ٣٢٨هـ)، وابن درستويه (ت: ٣٤٧هـ)، وابن خالويه (ت:٣٧٠هـ)، وأبي علي الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، وابن جني (ت: ٣٩٢هـ)، وغيرهم، وبقيت المسألة مسكوتًا عنها بعد الزجّاجي ستة قرون حتى أظهرها السيوطي.

السادس: لم نجد في أحد مؤلفات قُطرب التي وصلت إلينا الرأي المخالف، بل وجدته يضع للمرفوع المفرد ضمة وللمنصوب فتحة وللمجرور كسرة، ولو لم يكن يؤمن بدلالاتها الإعرابية لجاءت الحركات عشوائية، لكننا لم نجد اسما مرفوعًا عليه فتحة أو كسرة، إنّ هذا الالتزام على وفق هذا النسق يتعارض مع المبدأ القائل بعدم فاعلية الحركات الإعرابية في بيان معاني الألفاظ.

السابع: استشهد العلماء من السلف الصالح بما ورد عن قُطرب من شعر ونثر على وفق الحركات والدلالات الإعرابية المعروفة(٢٤)، وهذا يعني أنّه صنع كما صنع الآخرون في استعمال الحركات الإعرابية. ومن الأمثلة في ذلك:

- ما أنشده المبرد لقطرب

جَلَّتْ رَزِيئَتُهُ فعَمَّ مُصَابُهُ فالنّاسُ فيه كُلُّهمْ مأجورُ

والنّاس مأتَمُهُمْ عليه واحدٌ في كلِّ دارٍ رَنَّةٌ وزفيرُ

يُثني عليكَ لسانُ مَنْ تُولِهِ خيراً لأنَّك بالثَناءِ جَديرُ(٢٥)

وأنت لو تأملت هذه الأبيات لوجدت الضبط في بنية الكلمات بما يوائم الوظائف النحوية للألفاظ.

وذكر الرضي آراءً لقُطرب في ستة مواضع خلافية بين النحويين ولم يذكر وجود خلاف بين قُطرُب وغيره في حركات الإعراب.

الرأي المنسوب لقطرب في ضوء احتمالات التفسير.

بعدما تقدم من الحجج والبراهين التي تنفي عن قطرب مخالفته العلماء في دلالات حركات الإعراب نحن أمام ثلاث قراءات تفسيرية للمسألة.

القراءة الأولى:

إنّ ما جاء عن طريق الزجاجي منسوباً إلى قطرب ليس بصحيح بحسب القرائن التي ذُكرت، وهنا لابُدَّ من تقديم مبرراً مقنعا للدافع الذي جعل الزجّاجي ينسب هذا الخبر لقطرب.

أقول لا يوجد إنسان معصوم من الزلل إلّا من عصمه الله سبحانه، ذكر الدكتور خليل إبراهيم العطية ثلاثة أسباب جعلت الآخرين ينالون من قطرب وهي[٢٦]:

١. المعاصرة، وتؤدي إلى الحسد بين العلماء ولاسيّما من جهة الكوفيين. إنَّ هذا السبب لا يمكن الاعتماد عليه؛ لأن الزجّاجي بصري ولا معاصرة بينه وبين قُطرب.

٢. الاعتزال. وعد العطية الاعتزال من الأسباب التي أدّت الى اتهامه في رأيه. وفي تقديري أن لا صلة للمسألة بهذا الأمر.

٣. انه بصري الرأي، فكان عرضة للاتهام من قبل الكوفيين. هذا السبب بعيد عن الواقع لأنّ الزجاجي كان بصريًا على ما ذكرت.

لا استطيع اتهام الزجاجي بالانتحال لأنّ المسألة تحتاج إلى تَثبُت من وثاقة الزجّاجي عند العلماء وبخاصّة أنّ بعضهَم اتهمه في علمه، يقول أبو علي الفارسي: "لو سمع الزجّاجي كلا منا في النحو لاستحيا أن يتكلم فيه"[٢٧].

القراءة الثانية

اذا سلّمنا بصحة ما نُسِبَ لقُطرُب نكون أمام ثلاثة احتمالات:

الأول: إنَّ قُطربًا أراد لاسمه الخلود قبال أساتذته فخالفهم من باب (خالف تعرف).

هذا الاحتمال ضعيف ولا مرجح له، والقرائن تشير إلى أن تلاميذ الخليل وسيبويه أشهر من نار على علم، وقد برز هؤلاء العلماء لا عن طريق مخالفة أساتذتهم.

الثاني: إنَّ قُطربًا ليس بثقة في رواية اللغة على ما يقول ثعلب (ت: ٢٩١هـ) وابن السكيت والزّجّاج، وبالنتيجة يُعَدُّ هذا الرأي زلةً من زلاته وهفوة من هفواته، قاله بلسانه وخالفه في منهجه وتطبيقاته، وهذا الأمر لا يمكن القطع به ويحتاج إلى تثبت.

الثالث: قد يكون ما نُسب إليه صحيحا في أن أواخر اللفظ (أي الحركات) ليست لها دلالة في الإعراب وتمييز مواقع الأسماء، وإنّما هي انسجامات صوتية للتخلص من التقاء ساكنين، وللسرعة في الكلام، وهي وجهة نظر صحيحة في بعض جوانبها؛ لأننا لا ننكر فكرة الانسجام الصوتي ابتداءً فهي ذات أثر واضح في العربية، لكنّا ننكر أن تكون هي البديل لفكرة الإعراب وذلك لوجود أكثر من إشكال منها:

الإشكال الأول: إذا كانت الفتحة تتسم بالخفة فهل تتساوى معها الكسرة التي هي علامة نصب في جمع المؤنث السالم، والياء في نصب جمع المذكر السالم؟

الإشكال الثاني: هل يجوز أن نضع كسرة في آخر اللفظ اذا كان فاعلا، وأنْ نضع فتحة مرةً أُخرى مع بقائه على الفاعلية؛ لأن القصد في هذا إنّما هو الحركة تُعاقبُ سكونًا يعتدل به الكلام.

لا أظن قُطربا يرتضي ذلك إلّا اذا كان يقصدُ أنّ الاسم مرفوع على الفاعلية من حيث الرتبة من دون حاجة إلى علامة تميّزه عن غيره، وهي وجهة نظر صحيحة ولا بأس بها، لكنها لا تلبي جميع موارد التراكيب النحوية الفصيحة، لأنّ الرتبة قرينة قاصرة عن تمييز جميع مواقع الألفاظ في السياقات المتعددة.

المبحث الثاني
موقف المحدثين من رأي قطرب

تأثر عدد من الباحثين المحدثين بالرأي المنسوب إلى قُطرب واختلفت مواقفهم بين مؤيّد ومنكر ومنهم من التزم الصمت، ويمكن ترتيب مواقفهم وآرائهم على النحو الآتي:

أولاً: من أنكر أثر بعض العلاقات دلاليا (الإنكار الجزئي)

ويمثل هذا الاتجاه الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي يرى أن (الفتحة ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يُراد أن تنتهي بها الكلمة كلما امكن ذلك، فهي السكون في لغة العامة)[٢٨]، ويرى أنّ لا أثر لعامل من اللفظ يقول: "فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا اثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدُل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام، فهذا جوهر الرأي عندنا"[٢٩]. واستشهد في كلامه بأقوال أئمة النحو المتقدمين التي تشير إلى هذا المعنى، ونقل الرأي المنسوب إلى قُطرُب من كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي وعلّق عليه بقوله: "هو رأيٌ يشرح ما بين الحركة والسكون؛ ولكنّه يقضي إلى إبطال الإعراب وإلى التوسع على كلّ قائل أن يحرك آخر الكلمة، كما شاء في كل موضع وذلك ما لم يقله أحد من النحاة، وما أظن قُطربا كان وفيًا لرأيه"[٣٠].

ثانيا: الإنكار الكلي المطلق للعلامات

هناك من أنكر أثر العلامات الإعرابية دلاليا، وحصر وظيفتها على الربط الصوتي بين الألفاظ، قال إبراهيم أنيس "لم تكن تلك الحركات تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركاتٍ يُحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضُها ببعض"[٣١].

وهذا الرأي يشبه ما نُسِبَ إلى قُطرُب من قبل. وقد صرّح إبراهيم أنيس عن موقفه في أكثر من موضع، قال: (فليست حركات الإعراب في رأيي عنصراً من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النحاة، بل إنَّ الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء في هذا ما يُسمّى بالمبني أو المعرب؛ إذ يوقفُ على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا)[٣٢].

ويرى أن ما يحدد معاني الفاعلية أو المفعولية أو نحو ذلك فمرجعه أمران:

أولهما: نظام الجملة العربية.

ثانيهما: ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات.

وَعَدَّ السكوت أكبر دليلا على أن الأصلَ في الكلمات ألّا تكون محركة الآخر، وأنّ ما حُرِّك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية[٣٣].

وتحدث الدكتور مهدي المخزومي عن الرأي المنسوب لقطرب الذي نقله عن كتاب "الأشباه والنظائر" واكتفى بالقول: "إنَّ قُطربا انفرد به من بين القدماء"[٣٤] وتحدث عن فكرة الإعراب وموقف إبراهيم أنيس من العلامات الإعرابية، وبدا الأستاذ المخزومي مقرا لرواية قُطرُب التي نقلها السيوطي وكأنّها مجمع عليها.

وذكرت الدكتورة بتول قاسم رأي قُطرب في دلالة الإعراب وأنّه لا يرى الإعراب دالاً على المعاني، وأن هذه الفكرة عُرفت به قديماً وحديثاً، ونقلت رأيه الذي أورده الزجّاجي وردود الأخير عليه. وذكرت أنّ النحويين ردّوا عليه في ما ذهب إليه ولم تذكر هؤلاء النحويين، وبعد ذلك استغربت من أمر هذه الرواية المنقولة عن طريق الزجاجي وقالت: (...، ولكننا نعثر في كتابه "الأزمنة" على أقوال له في أنَّ الحركات تدل على المعاني وهو يربط بينها وبين معاني (المواضع) التي تعرب عنها)[٣٥].

احتملت الدكتورة بتول أنَّ مصدر رأي قُطرب الذي أورده الزجاجي جاء من تأثير عمله في المثلثات التي كتبها؛ لأنه وجد أنّ الكلمات تختلف الحركات على حروفها الأول والثاني ولا يعني ذلك اختلافا في المعاني الوظيفية لها، بل أنه اختلاف يتعلق بالمعنى المعجمي للكلمة[٣٦].

ثالثا: من ذكر رأي قطرب دون تعليق

اكتفى الدكتور إبراهيم السامرائي والدكتور أحمد عبدالستار الجواري بالقول: وينسب إلى أبي علي محمد بن المستنير قُطرب تلميذ سيبويه أنّه يذهب في الإعراب إلى أنّه عمل لفظي محض[٣٧].

رابعا: من ذكر رأي قطرب وعلق عليه.

وجدتُ الدكتور رمضان عبدالتواب قد افرد خمسة وعشرين صفحة للحديث عن الرأي المنسوب إلى قُطرب ووضع لهذه الصفحات عنواناً سمّاه "قضية الإعراب" ناقش فيها معاصريه الذين تأثروا بفكرة خلو العلامات من الدلالة، وعرض آراءهم ثم انتقل

إلى المستشرقين الذين شككوا في دلالة العلامات الإعرابية وناقشهم في ذلك وانتهى إلى القول إنّ الإعراب في العربية يدل على المعاني، من الفاعلية والمفعولية وغيرها ولم يكن حركات وصل بين الكلمات[٣٨].

خامسا: من يرى أنّ قطربا خالف سيبويه ووافق الخليل في دلالات الحركات

ذهب إلى هذا الرأي الدكتور خليل عمايرة الذي يرى أنَّ جذور المسألة تعود إلى ما قاله الخليل من (أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)[٣٩].

إنكار دلالات العلامات الإعرابية عند الخليل:

نسب باحثون منهم الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور خليل عمايرة، إلى الخليل أنّه أوّل من قال بأنّ الحركات (العلامات) الإعرابية لا دلالة لها على الإعراب[٤٠]. مستشفين ذلك من نصٍ في كتاب سيبويه يقول فيه: "وزعم الخليل أنَّ الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل الى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه"[٤١].

وأورد المستشرق يوهان فك هذه المسألة في مصنفه "العربية دراسة في اللهجات والأساليب" قال فيه "ولا يوجد عنده [أي الخليل] ما يَدُلُّ على تأثير النظرية القائلة بأنّ اختلاف حركات الكلمات المتصرفة متوقفة على العامل النحوي إلّا في التفرقة التي جعلها بين التوقيف، أي عدم الحركة في أواخر الحروف وما شاكلها"[٤٢].

وَعلّق السيرافي على عبارة الخليل بقوله[٤٣]:

"يعني أنّ الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف، والكسرة من مخرج الياء، والضمة من مخرج الواو". وقال بعضُهم: الفتحة حرف من الألف والكسرة حرف من الياء، والضمة حرف من الواو. واستدل على ذلك بدليلين:

أحدُهما: إنّا نرى أنّ الضمة متى أشبعناها صارت واواً في مثل قولنا: زيدو، والرجلو.

الثاني: ما قاله سيبويه حيث ذكر الألف والواو والياء فقال: لأنّ الكلام لا يخلو منهن أو بعضهن.

وقد دافع الدكتور جعفر عباينة عن الخليل، وأنّه لم يَعْنِ بكلامه هذا الحرف الأخير من الكلمة، وإنّما عنى حروف الكلمة التي هي قبل الحرف الأخير، أمّا الأخير هو حرف الإعراب بدليل وجود عدة إشارات من الخليل إلى كونه حرف إعراب[٤٤]. وهو يتأثر بالعوامل الداخلة على الكلمة، وردّ على الأستاذ عبدالرحمن السيد ردًا جميلا منه[٤٥]:

١. اجتمعت كلمة البصريين على أنّ الإعراب إنّما دخل الكلام ليفصل بين المعاني المشكلة، وَيَدُلُّ على الفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك من المعاني التي تعتور الأسماء غير قطرب كما نقل الزجّاجي[٤٦]. ولو كان للخليل رأي مخالف لذكروه.

٢. يوجد في كتاب سيبويه إشارات واضحة إلى أنّ الخليل كان يرى أن للحركات دلالة على المعنى[٤٧].

ويرى الدكتور عباينة انّ نظرية العوامل استقرت على يد الخليل واتضحت معالمُها وأخذ بها النحويون من بصريين وكوفيين وغيرهم، وظلّت تتطور وتوثق صلتها بالمنطق حتى أسبغ عليها متأخرو النحويين صفات العقلية[٤٨].

ومن المدافعين عن الخليل الدكتور محمد حماسة الذي يرى أنّ نسبة القول بإنكار الإعراب إلى الخليل تهمة ظالمة جرّها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم وعدم فقه النصوص والنظر فيها بغير ريث وأناة[٤٩]. وقال: "ولعل الذي أوقع أولئك الدارسين في الظن بأن الخليل يقول بأنّ علامات الإعراب لا دلالة لها في الكلام غير أنّها تزاد لوصل الكلمات بعضُها ببعض هو العبارة القائلة "وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه" ولعلهم فهموا أنّ "الحرف" يقصد به هنا "الكلمة" وان "البناء" يقصد به ما يقابل الإعراب، ولكن وضع النص في سياقه يكشف أن الحديث ليس عن الإعراب والبناء. وعبارة السيرافي تكشف أنّ الحرف هو الحرف الهجائي وليس هو الكلمة أو حرف الإعراب، وأمّا "البناء" فالمقصود به الحرف في حال عدم الحركة"[٥٠].

وأميل إلى ما ذهب إليه الدكتور محمد حماسة؛ لأن سيبويه ذكر الفقرة في باب الإبدال للحروف وليس في باب الإعراب[٥١]؛ ولأن السيرافي في شرحه علّق على كلام الخليل بما ينسجم مع فكرة إبدال الحروف وليس أصل الإعراب[٥٢].

وقال الدكتور محمد حماسة "وإذا ذهبنا نتتبع أقوال الخليل وآراءه في ارتباط الإعراب وعلاماته بالدلالة على وظائفه التي حددها له النحاة ما وجدنا الخليل بن أحمد يخرج عن إجماع النحاة"[٥٣].

النتائج

بَعْدَ عرض الرأي المنسوب إلى قطرب وما أحدثه من صدى عند المحدثين توصلت إلى:

١. أنَّ الإعراب ظاهرة لغوية قديمة لم تقتصر على اللغة العربية وحدها، وقد توارثها العرب جيلًا بعد جيل، وأنّ الخبر الذي نسبه الزجّاجي لقُطرب في مخالفته النحويين في دلالات علامات الإعراب لم يستند على حجة نقلية أو عقلية.

٢. ما نقله الزجاجي لا يمكن التسليم به أو الحكم بصحته؛ لأنه يفتقر إلى الدليل لإثباته ولا يوجد دليل في الموضوع غير النص المنسوب.

٣. ما ذكرته الدكتورة بتول قاسم عن قطرب في كتاب "الأزمنة" يؤكد أن قطربا كان يعترف بوجود دلالة للحركات الإعرابية في الكشف عن معاني الألفاظ.

٤. حاول المحدثون ومنهم إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس وغيرهم الإرتكاز على قول قطرب المخالف للبصريين والكوفيين في عرض آرائهم التي لا تخلو من التعسف بحق التراث النحوي العربي، ولم يجهدوا أنفسهَم في التحقق من صحة الخبر المنسوب لقطرب أو كذبه فضلاً عن أخذهم الرأي دون تدبر وكأنّه من أجلى المسلمات.

٥. حاول بعض الباحثين أن ينسب فكرة قطرب في دلالات الإعراب إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت: ١٧٥هـ) مستنداً إلى عبارة أوردها سيبويه توهم ذلك، وهو حكم متسرع وعار عن الصحة، وقد رده بعض الباحثين والشراح.

Abstract

Significance of the signs on Kutrb and position of the modern ones

By Abdul-Hussein Mosa Wadi

The meaning of Kutrb's syntactic relations and the Modernists' attitude , this research studies a controversial issue in grammar. the study follows the historical method where the researcher deals with the subject thoroughly .

It is concluded that this issue is invalid according to proofs and that Kutrb was cleared of what is attributed to him that the three signs have no meaning in words structuring.

الهوامش

(١) يُنظر: طبقات النحويين واللغويين، لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت: ٣٧٩هـ)، ٩٩ و ١٠٠.
(٢) يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي، ٣: ٢١٩.
(٣) ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، ٢٨٤.
(٤) إنباه الرواة على أنباه النحاة ٣: ٢١٩ و ٢٢٠.
(٥) الوافي بالوفيات، للصفدي (ت: ٧٦٤ه)، ٥: ١٥.
(٦) ينظر: الفرق في اللغة، مقدمة المحقق: ١٤.
(٧) الوافي بالوفيات، ٥: ١٥.
(٨) ينظر: تهذيب اللغة، للأزهري، ١:٣٠.
(٩) المصدر نفسه، ١: ٣٠.
(١٠) الفهرست، لابن النديم: ٨٣.
(١١) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٣: ٢١٩.
(١٢) البُلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: ٢٨٤.
(١٣) ينظر: أخبار النحويين: ٩٩، ومراتب النحويين: ١٠٩، وبغية الوعاة: ١٠٤.
(١٤) ينظر: نور القبس: ١٧٨، ومرا تب النحويين: ١٠٩، وطبقات الزبيدي: ١٠٠، وبغية الوعاة:٢٩.
(١٥) الخصائص، لابن جني، ١: ٣٥ و٣٦.
(١٦) ينظر: لسان العرب، ١٠: ٨٣ مادة (عرب).
(١٧) المقرب: ١: ٤٧.
(١٨) ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القران الكريم، د. أحمد سليمان يقوت: ٥.
(١٩) العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب: ٣٤.
(٢٠) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٧٢.
(٢١) الإيضاح في علل النحو: ٧٠، ٧١.
(٢٢) تاريخ الوفاة للعالم يذكر مرة واحدة في أول ذكر له ولا يكرر بعدها. الزجاجي تحدث عن طرق رواياته لأقوال العلماء وعمن اخذ منهم قبل هذا، فوجود المسافة في الزمن لا يكون مطمئناً مع توفر الأمانة في الناقل. في أسلوب إطالة في الألفاظ والجمل يمكن اختزالها والتعبير عن المعنى بأخصر منها.
(٢٣) ينظر: الأشباه والنظائر للسيوطي: ١: ٨٥، ٨٦.
(٢٤) ينظر: أنباه الرواة، ٣: ٢١٩، ٢٢٠.
(٢٥) الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: الدكتور محمد أحمد الدالي، ٣: ١٣٨٩.
(٢٦) ينظر: الفرق في اللغة لقطرب (مقدمة المحقق)، د. خليل العطية: ١٤.
(٢٧) ينظر: أنباه الرواة على أنباه النحاة، ٢: ١٦٠.
(٢٨) إحياء النحو: ٥٠.
(٢٩) إحياء النحو: ٥٠، ٥١.
(٣٠) إحياء النحو: ٥٢.
(٣١) من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس: ٢٠٢.
(٣٢) من أسرار اللغة: ٢٠٥.
(٣٣) ينظر من أسرار اللغة: ٢١٠.
(٣٤) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٢٤٥.
(٣٥) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٧٦-٧٧.
(٣٦) دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء: ٧٧.
(٣٧) ينظر: الفعل زمانه وأبنيته للسامرائي: ٢٢٣، ونحو التيسير: ٣٣.

(٣٨) ينظر: فصول في فقه العربية: ٣٨٢.
(٣٩) الكتاب، سيبويه، ٤: ٢٤١ و٢٤٢، وينظر، في التحليل اللغوي منهج وصفي تحليلي، خليل عمايرة: ٦٧.
(٤٠) ينظر: مدرسة البصرة: ٣٠٦، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٦٥.
(٤١) الكتاب: ٤: ٢٤١ و٢٤٢.
(٤٢) العربية: ٢٢.
(٤٣) هامش كتاب سيبويه، ٤: ٢٤٢.
(٤٤) ينظر: كتاب سيبويه، ٢٨٠/٣، ٣٠٥، ٣٠٦.
(٤٥) مكانة الخليل في النحو العربي، د. جعفر عبانية، ١٣٤.
(٤٦) الإيضاح في علل النحو: ٦٩.
(٤٧) ينظر: كتاب سيبويه، ٩٠/١، ٩٢، ٩٣.
(٤٨) مكانة الخليل في النحو العربي: ١٣٦.
(٤٩) ينظر العلامة الإعرابية في الجملة، د. محمد حماسة عبداللطيف/٢٦٤.
(٥٠) ينظر العلامة الإعرابية في الجملة، د. محمد حماسة عبداللطيف: ٢٥٨.
(٥١) انظر كتاب سيبويه: ج٤/ ٢٤١-٤٢٤.
(٥٢) العلامة الإعرابية في الجملة: ٣٣٦.
(٥٣) العلامة الإعرابية في الجملة: ٣٣٦.

مراجع البحث

١. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، مصر، ٢٠٠٣م.
٢. أخبار النحويين البصريين ومراتبهم واخذ بعضهم عن بعض، لأبي سعيد السيرافي (ت: ٣٦٨هـ)، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٤٠٥هـ= ١٩٨٥.
٣. الأشباه والنظائر في النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
٤. أنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي (ت: ٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٤م.
٥. الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩هـ= ١٩٧٩م.
٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا
٧. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت: ٨١٧هـ)، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين، الطبعة الأولى، دمشق، ١٤٢١هـ= ٢٠٠٠م.
٨. تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري (ت: ٣٧٠هـ)، القاهرة، ١٩٦٧م.
٩. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٥هـ) تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، ٢٠٠٠م.
١٠. دلالة الإعراب لدى القدماء، د. بتول قاسم ناصر، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٩م.
١١. الرد على النحاة، لأبن مضاء القرطبي (ت:٥٩٢ه) تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٤٧م.
١٢. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، د. خليل عمايرة، جامعة اليرموك، ١٩٨٦م.
١٣. العربية (دراسات في اللغة واللهجات والأساليب)، يوهان فك تقديم: د. رمضان عبد التواب، مصر، ١٩٨٠م.
١٤. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت: ٣٧٩ه)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبقة الثانية، مصر، ١٩٧٣م.
١٥. ظاهرة الإعراب في النحو العربي، محمود سليمان ياقوت (رسالة ماجستير).
١٦. العلامة الإعرابية في الجملة، د. محمد حماسة عبداللطيف، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
١٧. الفرق في اللغة، لأبي علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب (ت: ٢١٠هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم العطية، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، مكتبة الثقافة الدينية، (د.ت).
١٨. فصول في فقه الإعراب في النحو العربي، محمود سليمان ياقوت (رسالة ماجستير).
١٩. الفعل زمانه وأبنيته، د. إبراهيم السامرائي، بيروت، ١٩٨٠م.
٢٠. في التحليل اللغوي (منهج وصفي تحليلي)، د. خليل احمد عمايرة، تقديم: د. سلمان حسن العاني، مطبعة المنار، الطبعة الأولى، الأردن، ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م.
٢١. الفهرست، لأبي الفرج محمد بن أبي يعقوب "النديم" (ت:٣٨٠ه) تعليق: د. يوسف علي طويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.
٢٢. الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت: ٢٨٥هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور محمد احمد الدالي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، بيروت-لبنان، ١٤٢٩هـ=٢٠٠٨م.
٢٣. الكتاب، سيبويه أبو بشير عمرو بن قنبر (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
٢٤. لسان العرب، لأبن منظور محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٢م.

٢٥. مثلثات قطرب، تحقيق: د. رضا السويسي، الدار العربية، ليبيا، تونس، ١٩٨٧م.
٢٦. مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها، د. عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨م.
٢٧. مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت، ١٩٨٦م.
٢٨. مراتب النحويين
٢٩. المقرّب، لابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، تحقيق: احمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري، بغداد، ١٩٧١م.
٣٠. مكانة الخليل بن احمد الفراهيدي في النحو العربي، د. جعفر نايف عباينة، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م.
٣١. من أسرار اللغة، د. إبراهيم انيس، مصر، ٢٠٠٣م.
٣٢. مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسان، الدار البيضاء، ١٩٧٤م.
٣٣. الموجز في النحو: لأبن السراج (ت: ٣١٦ه)، تحقيق: مصطفى الشويمي، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.
٣٤. نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، د. احمد عبدالستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٤م.
٣٥. نور القبس، المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والدباء والشعراء والعلماء، لأبي عبدالله محمد بن عمران المزرباني، اختصار أبي المحاسن يوسف بن احمد بن محمود الحافظ، حققه: رودلف زلهايم، ١٩٦٤م.
٣٦. الوافي بالوفيات، الصفدي (ت: ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت، ١٤٢٠هـ.